

صحيفة غربية: بن سلمان منح اجهزته الامنية رخصة للقمع

أكدت صحيفة هآس أن النظام السعودي يميل لتنفيذ عقوبة الإعدام حتى في الجرائم غير العنيفة، مؤكدة أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قرر منح النساء في بلاده حق القيادة وفي نفس الوقت منح أجهزة الامنية رخصة القمع.

وأضافت الصحيفة أن النظام السعودي لديه تجاوزات مرعبة في مجال حقوق الإنسان لكن لا يتم التركيز عليها كما يحصل مع دول أخرى مثل الصين وإيران، وتابعت الصحيفة أن ميل السعودية إلى عقوبة الإعدام يشير إلى موقفها من حقوق الإنسان والحقوق المدنية.

وللقضاء على النقاش العام حول حقوق الإنسان، ولمنع ثورات الربيع العربي من التسلسل إلى البلاد، حظرت

وزارة الداخلية السعودية جميع التجمعات العامة عام 2011، بما في ذلك المظاهرات غير العنيفة. وتم إغلاق جماعات حقوق الإنسان السعودية، ومحاكمة جميع أعضائها تقريبا أو سجنهم، ما اضطر البقية منهم للفرار من البلاد. وفي عام 2017، أصدرت المملكة قانونا لمكافحة الإرهاب يسمح للسلطات بتكثيف قمع نشطاء حقوق الإنسان استنادا إلى تعريف واسع وفضفاض "للإرهاب". وبالفعل، في 13 مارس/آذار، تمت محاكمة "الهدلول" أمام محكمة مختصة بالنظر في قضايا الإرهاب.

وتقدم تقارير منظمات حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية و"هيومن رايتس ووتش"، الصورة الأكبر. وأظهرت التقارير أن السلطات السعودية تقوم باعتقالات تعسفية وتجري محاكمات دون مراعاة الأصول القانونية، وتسمح أيضا بالتمييز المستمر ضد النساء والأقليات الدينية والعمال المهاجرين.

وأشارت الصحيفة إلى تقرير سابق لصحيفة "نيويورك تايمز"، أكدت فيه أن المئات من المعارضين المعروفين للنظام، بمن فيهم الصحفيون والمؤلفون والعلماء، هم الآن رهن الاعتقال في السعودية، وتستند معظم حالات حبسهم إلى قوانين مكافحة الإرهاب.

وبعد إعلان السماح للنساء بقيادة السيارة، وفي محاولة لاحتكار الإجراء لخدمة مصلحته الخاصة، اضهد النظام الناشطات في مجال حقوق المرأة، اللاتي حاولن تعزيز القرار إلى نضالهن التاريخي لتغيير هذه السياسة، وتم إلقاء بعضهن في السجن، ووفقا لبعض التقارير فقد تعرضن للتعذيب.

وجاءت واقعة قتل "جمال خاشقجي"، الصحفي السعودي، في القنصلية السعودية في إسطنبول، لتضع حقوق الإنسان في المملكة على جدول الأعمال العالمي، رغم أن الرئيس "دونالد ترامب" انحاز مباشرة إلى المال ودافع عن النظام السعودي.